هواء في شبك

(مجلب بذيال هالخير)

يحكى ان ثعلبا مر بمجموعة من الابل في مباركها وشاهدها تلتهم العلف بكل اشتهاء فلفت نظره البعر الذي يخرج منها واراد اكتشاف جلية الامر ، وضع يده في بطن احد الجمال فجفل الجمل ونهض واخذ يركض هائجا اما الثعلب فبقي معلقا وراءه، وحاول التخلص منه فلم يتمكن وذهبت محاولاته عبثا، وكان كلما مس بيده الاخرى فخذ الجمل وخدشه ازداد ركضا وهياجا، واثناء ذلك مر بجماعة من الثعالب، فتعجبوا من تعلقه بالجمل، فاستفسروا منه عن السبب والى اين ذاهب ، فقال لهم :(والله مجلبين بذيال هالخيّر ونشوف وين راح يودينه) .

ونحن نطلب من (الخير) الذي يمثل تجربة العراق الديمقراطية وبعد ان اقر الموازنة الاتحادية لعام٢٠١٠ ، ان يأخذ على محمل الجد انه يحكم باسم الشعب ولا احد غيره يتولى هذه المسؤولية، المناصب تعطى عن طريق الكتل او عن طريق التوافق ، لكن مجلس النواب يبقى صاحب القرار بكل الاحوال على اساس التجربة الديمقراطية.

الشعب جميعه متعلق (بذيال الخيّر) ويطلب منه المزيد ، اقرار قوانين، مناقشة معيشة الشعب، طرح قضاياه المهمة التي اثقلت كاهله ، لاننكر فرب ضارة نافعة ان الجو الوطني الذي صاحب اقرار الموازنة ايضا لدماء الشهداء فضل فيه، فبعد التفجيرات الظالمة الاخيرة رأى مجلس النواب ان دماء هؤلاء محفز على العمل واقرار القوانين ومناقشتها ، وهذا الجهد قليل بالنسبة الى دماء الابرار الذين دفعوا ارواحهم في سبيل الوطن الذي تتقاذفه الريح.

المهم في الامر اننا نقاوم الذبح ونعطي دماءنا فما عليكم سادتي سوى الوفاء لهذه الدماء ، ولاتضربوا برؤوسنا في كل حجر، فنحن متعلقون وننظر الى اين يراد بنا، وعلى اية دكة ستسيل دماؤنا.

ان الخيّر مع جهوده لكنه اضاع كثيرا من الوقت كان عليه حسابه بدقة ، ولكنه اخطأ حساب الوقت ولذا سيرحل قرارات وقوانين مهمة كان من الممكن بذل مزيد من الجهد في سبيل اقرارها ، وهذه التجربة المشرفة على الانقضاء كادت ان تكون انموذجا للتي بعدها لولا بعض الارهاصات التي صادرت معظم الجهود النبيلة ، البرلمان العراقي لوكان خاليا من التكتلات والمحاصصة لاستطعنا خلال هذه الموازنات الضخمة ان نرتقي بالعراق مكانا مرموقا وان نسعد الشعب ايما سعادة.

لايمكن ان نبقى ننتظر الاحداث الامنية كي تجدد نشاطنا وتسلط الضوء على وطنيتنا، علينا ان نعطي بلا محفزات ودونما اثارة ، كي تكون الجهود المخلصة نابعة من ثقافتنا العريقة.

التغير المفاجيء بالمواقف لايحسب للشخص بقدر مايحسب عليه، والشعب يطالب بمنهج ثابت للتفكير والعمل فما من حضارة قامت ولامدنية ازدهرت الاعن طريق العمل الممنهج ، ولا اعتقد ان المواقف المليئة بالاثارة تخدم احدا كما قال الحلاج شهيد العشق:

نديمي غير منسوب — الى شيء من الحيف
سقاني الخمرما يفعل — فعل الضيف بالضيف
فلما دارت الكأس — دعا بالنطع والسيف
كذا من يشرب الراح — مع التنين في الصيف

عبدالله السكوتي

يلتقي السفير الايراني ورئيس مجلس القضاء الاعلى

طالباني يؤكد تفعيل التعاون بين طهران وبغداد

رئيس الجمهورية جلال طالباني اثناء لقائه السفير الايراني في بغداد امس .

بغداد/ المدى

التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني في مقر إقامته ببغداد، السفير الإيراني لدى العراق حسن كاظمي قمي، حيث تم تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء جرى بحث العلاقات الثنائية بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية وضرورة تطويرها وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة لشعبي البلدين الصديقين، حيث أكد الرئيس طالباني أهمية تفعيل التعاون والتنسيق المشترك في مختلف القضايا التي تهم البلدين.

من جهته جدد السفير الإيراني دعم بلاده العملية السياسية الجارية في العراق ومساندتها تطلعات الشعب العراقي في الاستقرار والازدهار والتقدم، شاكراً الرئيس طالباني على سعيه الدائم لتوطيد عرى الصداقة والتعاون بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من جانب اخر اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني ضرورة تهيئة الأجواء المناسبة للمؤسسة القضائية لتمكينها من ممارسة دورها القانوني في البلاد تحقيقاً للعدالة التي تتفق مع المبادئ والقانون والدستور.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس الجمهورية امس الاربعاء في بغداد رئيس مجلس القضاء الأعلى السيد مدحت المحمود. وأشاد طالباني خلال اللقاء، بالقضاء العراقي ونزاهته وعدالته وتحمله مهام جساماً في المرحلة الراهنة، مثنياً على الجهود التي يبذلها القضاة في إرساء قيم العدالة والقانون في المجتمع العراقي. وابدى رئيس الجمهورية إستعداده الكامل لدعم إستقلالية القضاء ولكل ما يساهم في احترام حقوق الانسان ورقي المجتمع وتقدمه نحو المستقبل الديمقراطي.

بعد أن صوت على إيقاف التعيينات في جميع دوائر الدولة

نواب لـ المدى: تعطيل تشكيل مجلس الخدمة سيضر بمصالح المواطن

بغداد / نصير العوام

اثارت عملية ايقاف تخصيص ١١٥ الف درجة وظيفية انزعاج بعض النواب ، فيما طالب البعض الاخر رئيس الوزراء بالإسراع بتشكيل مجلس الخدمة.

وطالب النائب سامي الاتروشي عن التحالف الكردستاني ، رئيس الوزراء نوري المالكي والبرلمان للاسراع بتشكيل مجلس الخدمة لضمان ١١٥ألف درجة وظيفية.

وقال الاتروشي لـ (المدى): ان قانون مجلس الخدمة الاتحادي ينص على أن مجلس الوزراء يرشح الاعضاء والبرلمان يصادق على تعيينهم، مبينا انه ورغم ان البرلمان قد انهى فصله التشريعي لكن هيئة الرئاسة تستطيع أن تدعوه الى عقد جلسة استثنائية لاقرار تشكيل الهيئة.

وتابع: ان أي اعاقة أو تأخير في اطلاق هذه الوظائف لاتصب في مصلحة المواطن العراقي الذي يعاني اليوم من قلة فرص العمل.

واوضح ان اقرار الموازنة من قبل البرلمان انجاز كبير في الوقت الذي راهن الكثير على تأخير اقرارها الى البرلمان القادم، مبينا أن اللجنة المالية كانت لديها ملاحظات عديدة على الموازنة لكنها رجحت المصلحة الوطنية كون تعطيل الموازنة لا يخدم المواطن العراقي ويتسبب في اعاقة التنمية.

من جانبه وصف الناطق باسم ائتلاف دولة القانون حسن السنيد ايقاف بعض الكتل السياسية التعيينات لحين تشكيل مجلس الخدمة بانه " محاولة لزعزعة ثقة الشعب بالحكومة المقبلة .

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري،الثلاثاء، إن بعض الكتل السياسية في البرلمان صوتوا على إيقاف التعيينات في جميع دوائر الدولة لحين تشكيل البرلمان الجديد، فيما حمل الكتل السياسية مسؤولية تأخير إقرار قانون موازنة ٢٠١٠ وربطه بقوانين أخرى.

وأوضح العسكري في حديث لـ "للسومرية نيوز"، إن "الائتلاف الوطني وعدداً من أعضاء الكتل النيابية المؤتلفة معه صوتوا على إيقاف ١١٥ ألف درجة وظيفية، في جميع دوائر الدولة"، مبيناً أنه "كان من المقرر إنجاز التعيينات بداية عام ٢٠١٠".

واعتبر العسكري أن "التصويت على هذه الفقرة يهدف إلى حرمان الحكومة الحالية من فرصة تعيين هؤلاء، حتى تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية في مجلس النواب القادم، الأمر الذي يوقف التعيينات في دوائر الدولة حتى منتصف العام الحالي".

وقال السنيد في تصريح صحفي: ان بعض الكتل السياسية اصرت على ايقاف التعيينات بالكامل لعام ٢٠١٠ ولم توافق على ما طرحته الحكومة بتوفير ١١٥ الف وظيفة على الرغم من دفاع نواب ائتلاف دولة القانون.واضاف السنيد :" ان جميع الكتل الاخرى صوتت على حرمان ابناء الشعب العراقي من الوظائف، وهي ضربة كبيرة لتطلعات ابناء الشعب العراقي لايجاد فرص العمل.

وشدد على ان اصرار هذه الكتل يوضح سعيها لزعزعة ثقة الشعب بالحكومة المقبلة ويعد هذا العمل عقوبة جماعية لابناء شعبنا وتشويها لقانون الموازنة المالية "حسب قوله.

وشهدت جلسة البرلمان امس الاول التي اقرت الموازنة المالية، سجالا كبيرا بين الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون بخصوص التعيينات الجديدة والبالغ عددها ١١٥ الف وظيفة والتي اوقفها الائتلاف مؤقتا لعدم استغلالها من قبل الحكومة بالدعاية الانتخابية ، حسب قوله.

يذكر ان القيادي في الائتلاف الوطني العراقي النائب همام حمودي قال: ان مقترحنا بربط ١١٥ الف وظيفة بمجلس الخدمة لكي لا تستخدم لاغراض انتخابية.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع بعض نواب الائتلاف الوطني امس الاول: ان مقترحنا نال قبول اغلب اعضاء مجلس النواب، الا الذي كان يتمنى الاستفادة من هذا الامر.واضاف: تم تخصيص دولار واحد عن كل برميل نفط للمحافظات المنتجة للنفط .

وتابع تم خفض رواتب الرئاسات بنسبة ٢٠ بالمائة والنواب بنسبة ١٠ بالمئة، لان الرواتب في العراق قياسا الى الدول المتقدمة هي كبيرة.

ومن جانبه قال النائب حسن الشمري: ان الائتلاف الوطني مع بناء المؤسسات ، وان ترحيل هذه الوظائف لكي لا تسيس كما سيست الوزارات ، ولكي لا يجد المواطن العراقي هذه الوظيفة الا في حالة الانتماء لحزب سياسي.

اعتصام موظفي فندق الرشيد في بغداد امس.. أ.ف.ب

طالب الحكومة المقبلة بالتصدي للفساد

السامرائي: قرارات المساءلة والعدالة ليست نهائية

بغداد/ احياء الموسوي

سجل رئيس مجلس النواب العراقي اياد السامرائي اليوم تحفظاته على هيئة المساءلة والعدالة والتي كانت اقصت نحو ٥٠٠ مرشح للانتخابات التشريعية العراقية غير انه قلل من تأثير عمل اللجنة على العملية الديموقراطية في البلاد.

وقال السامرائي امس خلال مؤتمر صحافي حضرته المدى ان هيئة المساءلة والعدالة "مع كل التحفظات عليها "لن تكون قراراتها قطعية ونهائية وان مجلس النواب شكل لجانا برلمانية وقضائية لمراجعة قراراتها".

وذكر ان "الهيئة تمثل هيئة تسيير اعمال بعد ان فشل البرلمان بالتصويت على اعضاء الهيئة الجدد غير ان ذلك لا يسلبها حق اقصاء بعض الاسماء".

واوضح ان "مجلس النواب شكل لجنة برلمانية خاصة قامت بالتدقيق بالاسماء المستبعدة من قبل هيئة المساءلة والعدالة وقد رفعت بعض الاسماء من القائمة حين وجدتهم غير مشمولين بقرارات الاجتثاث".

وتابع قائلا ان "مجلس النواب قام كذلك بالتصويت على تشكيل الهيئة التمييزية وهي هيئة قضائية من عدد من القضاة العراقيين مهمتها البت في اعتراضات المستبعدين من سباق الانتخابات مؤكدا ان كل هذه الهيئات تحمي عملية الاقصاء من التسييس".

وبخصوص الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة المقبلة رأى السامرائي ان اهم التحديات امام البرلمان والحكومة المقبلين هو ملف الفساد قائلا " لن تقوم للعراق قائمة ببقاء ملف الفساد مفتوحا في البلاد".

واكد ان الفساد ما زال مستشريا في بعض الهيئات الحكومية العراقية وانه يحتاج الى المزيد من الجهود لاستئصاله وهي الامانة التي تقع على عاتق الحكومة المقبلة.

اسماء ومدن

■ الساعدي

دعا رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب وعضو الائتلاف الوطني صباح الساعدي الجهات المعنية إلى التحقق من فاعلية أجهزة كشف المتفجرات التي اشتراها العراق من شركة بريطانية على خلفية اعتقال رئيسها من قبل السلطات البريطانية بتهمة الاحتيال.

وأوضح الساعدي في تصريح خاص لـ(المدى)أنه سيخاطب هيئة النزاهة ولجنة الأمن والدفاع في البرلمان للوقوف على المعلومات التي وردت بخصوص اعتقال المورد الرئيس لأجهزة الكشف عن المتفجرات في بريطانيا للاشتباه بقيامه بالاحتيال على الحكومة العراقية لعدم فاعلية هذه الأجهزة.

■ العسكري

اتهم النائب عن قائمة ائتلاف دولة القانون النائب سامي العسكري حزب البعث المنحل والقاعدة بالوقوف وراء التفجيرات الاخيرة في بغداد.

ووصف العسكري بحسب "راديو سوا" استهداف مقرات وسائل الإعلام بأنه محاولة للتأثير على نجاح العملية الانتخابية المقبلة. وشهدت فنادق شيراتون وميرديان والحمراء وأرض سومر، هجمات بثلاث سيارات مفخخة عصر الاثنين، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٦ شخصا وإصابة نحو ٧٠ بجروح حسب تأكيدات مصادر طبية وأمنية.

■ الحساني

قال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني أن التجربة الانتخابية الماضية قد اكسبت الناخب والشعب العراقي تجربة في معرفة الأكفاء والأكثر وطنية والأكثر عطاء.

وأضاف الحساني بحسب (وكالة انباء الإعلام العراقي) ان الممارسات الانتخابية اكسبت الناخبين امكانية اختيار المرشحين على المستوى الشخصي وليس على مستوى القائمة المغلقة من دون معرفة من هم الأشخاص ،مشيرا الى ان الناخب هو الذي يحرك البوصلة باتجاه البناء والأمن والاستقرار لكل أبناء الشعب.

■ ديالى

حررت القوات الامنية امس الاربعاء في محافظة ديالى مختطفا بعد ساعات من اختطافه شمال بعقوبة، فيما عثرت قوة مشتركة على منصة لإطلاق صواريخ في محيط أحدى القرى القريبة من قاعدة عسكرية للقوات الأميركية شمال بعقوبة.

وقال مصدر امني بحسب "السومرية نيوز"، إن "قوة من الشرطة تمكنت من تحرير مختطف، يدعى أحمد أديب، كان قد اختطفه مجهولون فجر امس"، مبينا أن "المختطف كان في غرفة في بستان زراعي في أطراف قضاء خانقين"، ١٥٠كم شمال بعقوبة.

■ بغداد

دعت قيادة عمليات بغداد المواطنين القاصدين زيارة الامام الحسين (ع) إلى التعاون مع القوات الامنية لتسهيل انسيابية الزيارة الاربعينية، وتفويت الفرصة على الارهابيين الساعين إلى استهداف المواطنين.

وقال الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح صحفي امس الاربعاء ان القيادة وجهت القوات الامنية بمنع المواطنين من حمل الاسلحة بمختلف انواعها، ورفع الشعارات الخاصة بالاحزاب السياسية او الترويج للحملات الانتخابية، وحمل الحقائب الكبيرة. ودعا اللواء عطا إلى عدم تناول الاطعمة والاشربة من الاشخاص غير المعرفين من قبل الاجهزة الامنية واصحاب المواكب.

تفجيرات بغداد بين فشل أجهزة الكشف وإعدام المجيد وانتقام الدايني

أثارت التفجيرات التي ضربت العاصمة بغداد مؤخراً قضية الاختراقات الأمنية، وارتباط التفجيرات بتنفيذ حكم الإعدام بوزير دفاع النظام السابق في فترة التسعينيات علي حسن المجيد، وصدور حكم الإعدام بحق النائب السابق الهارب محمد الدايني، ومسألة فاعلية أجهزة كشف المتفجرات التي تستخدمها القوات العراقية في نقاط التفتيش.

ففي الوقت الذي يعتبر فيه أحد النواب التفجيرات خرقا أمنيا تتحمل جزءا منه القيادات المسؤولة، يطالب آخر بإجراء تحقيق حول أجهزة كشف المتفجرات، فيما ينظر طرف ثالث إلى التفجيرات على أنها "إحدى ألاعيب" السياسيين قبيل الانتخابات العامة.

ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي في حديث لـ "السومرية نيوز" أن "قضية فشل أجهزة كشف المتفجرات يجب أن تخضع للتحقيق، وهذا الأمر ينبغي ألا يعود إلى السياسيين إنما للفنيين، فهم من يقرر فشلها من نجاحها".

ويعتبر الساعدي أن "هذه الخروق تعبر عن خلل واضح في تلك الأجهزة، والقيادات الأمنية تتحمل جزءا من هذه المسؤولية، لكن يجب أن نضعها ضمن سياق ونعمل عليه وهو أن الإرهاب لا يزال موجودا في بلادنا، ولم يصرح أي قائد أمني بالقضاء عليه، وهذا ليس تبريرا فالتفجيرات خرق أمني".

ويلفت الساعدي إلى أن "الإرهاب موجود وهو يهدد العالم بأسره، وله جهات داعمة وأنصار وخيوط، ونحن نقاتل باستمرار من اجل إبعاد هذا الخطر عن العراق"، مشيرا إلى أن "ما يحدث من خروق أمر طبيعي ولا يعني هذا أن القوات الأمنية مقصرة أو لا تتحمل مسؤولية".

ويطالب النائب عن الشبك حنين القدو الحكومة العراقية بـ"الإسراع بتشكيل لجنة للتحقيق بقضية أجهزة كشف المتفجرات العاطلة، خاصة مع الجهات التي اشترتها قبل التأكد من صلاحيتها، ومقاضاة الشركة التي قامت بتصديرها"، مشيرا إلى "التقارير أثبتت أنها لا تستطيع الكشف عن المتفجرات".

ويدعو القدو في حديث لـ "السومرية نيوز" عائلات الضحايا إلى "تقديم دعاوى قضائية ضد شركة التصدير للحصول على تعويضات".

ويتابع القدو أن "السيطرات الأمنية أثبتت أنها تمارس دورها الحقيقي"، متسائلا "ماذا تنفع السيطرات إذا كانت الأجهزة التي بحوزتها عاطلة؟".

ويشدد النائب العراقي على "ضرورة مقاضاة الجهات التي تعاقدت مع الشركات المنتجة والمصدرة لأجهزة التفتيش لأنها لم تتأكد من فاعلية تلك الأجهزة أو إجراء تجارب عليها قبل توقيع العقود مع الشركة المسؤولة عنها".

وكان المفتش العام لوزارة الداخلية العراقية عقيل الطريحي قد كشف في حديث لـ"السومرية" الفضائية الأسبوع الماضي، عن وجود عمليات فساد في صفقات شراء أجهزة الكشف عن المتفجرات، وبين أنه رفع تقريرا إلى وزير الداخلية وهيئة النزاهة العامة يشير إلى شبهات شابت عملية شراء الأجهزة وكفاءتها وقيمة العقود المبرمة، لافتا إلى تورط مسؤولين كبار في الوزارة في تلك الصفقات.

من جانبه، يعتبر رئيس الكتلة العراقية النائب جمال البطيخ "التفجيرات واحدة من ألاعيب السياسيين خاصة قبيل الانتخابات العامة"، مشيرا إلى أن "القوى السياسية تحاول في كل مرة أن تلقي على الأجهزة الأمنية والشرطة العراقية مسؤولية التفجيرات".

يقول البطيخ في حديث لـ "السومرية نيوز" إن "الحقيقة هي أن هناك لعبا بين السياسيين من خلال التنافس للاستحواذ على السلطة، وهذا هو السبب فيما يجري، لذا يجب ألا نلقي اللوم على الجهات الأمنية فقط"، لكنه يشير إلى "وجود فساد مالي وإداري في اغلب أجهزة الدولة ومنها الأمنية".

ويتوقع البطيخ "انبثاق برلمان قوي وحكومة قوية بعد الانتخابات القادمة الأمر الذي سيتيح فتح ملفات الفساد في قضية أجهزة كشف المتفجرات وفي مليارات الدولارات التي صرفت على وزارة الدفاع والداخلية والنتيجة أجهزة عاطلة".

وكان مدير الشركة البريطانية المتخصصة في بيع أجهزة كشف المتفجرات جيم ماكورميك قد قال في حديث سابق لـ "السومرية نيوز" أن "أجهزة كشف المتفجرات التي باعتها شركته إلى العراق ذات فاعلية عالية وساعدت في إنقاذ حياة الكثيرين"، مؤكدا أن "شركته على استعداد لإجراء تجربة حية تؤكد الكفاءة التي تمتاز بها أجهزتها".

أما الرئيس السابق لمحكمة التمييز العراقية منير الحداد فيربط التفجيرات بإصدار المحكمة الجنائية في العراق حكما بالإعدام بحق النائب السابق محمد الدايني.

ويقول الحداد في حديث لـ "السومرية نيوز" إن "الدايني رجل إرهابي وتتبناه جهة إرهابية مسؤولة عن قتل الآلاف من أبناء الشعب العراقي"، متهما الدايني بأنه "وراء الانفجار الذي حدث داخل البرلمان العراقي عام ٢٠٠٧".

وكان النائب السابق محمد الدايني اعتقل في الخامس عشر من تشرين الأول الماضي من قبل السلطات الماليزية أثناء دخوله ماليزية بجواز سفر مزور بعد هروبه من العراق اثر رفع الحصانة عنه في شهر شباط من عام ٢٠٠٩. وقد أشار وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في تصريحات صحفية إلى قرب تسليم السلطات الماليزية النائب الدايني للسلطات العراقية".

وينفي الحداد وجود علاقة بين تنفيذ حكم الإعدام بحق علي حسن المجيد وبين التفجيرات الاخيرة، ويوضح أن "المجيد رجل مجرم ولا أحد يبكي عليه لا من البعثيين داخل العراق ولا خارجه" حسب تعبيره.

خدمة السومرية نيوز

اعدام المجيد كما بثته قناة العراقية .. أ.ف.ب

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
توزيع وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art